

الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي

أويس بن بكر تيجاني

باحث اقتصادي - وزارة الاقتصاد والتخطيط - السعودية

owais199127@gmail.com

(سُلم البحث للنشر في 18 / 01 / 2024م، واعتمد للنشر في 10 / 03 / 2024م)

<https://doi.org/10.33001/M0104202421/124>



الملخص:

يتناول البحث تحليل مفهوم الاستثمار الاجتماعي ومقارنته بالمفاهيم الأخرى ذات العلاقة بالأثر الاجتماعي، ومعرفة دوافع الاستثمار وغاياته، وتحرير المفهوم من المنظور الاقتصادي الإسلامي، حيث تهدف الدراسة إلى إيجاد مفهوم للاستثمار الاجتماعي وفق المقاصد الشرعية المبنية على العلم بالإنسان من حيث الدوافع والغايات وإبراز الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، حيث توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي من المنظور الإسلامي مبني على التكافل الاجتماعي بتحقيق المنفعة الخاصة والمحافظة على المنافع العامة وفق المقاصد الشرعية، بصورة أعمق من المفهوم العام للاستثمار الربحي، لذلك تدعو الحاجة إلى توسيع مفهوم الاستثمار الاجتماعي بما يتوافق مع مقاصد الاستثمار من المنظور الإسلامي، وإظهار نماذج

لأعمال أفراد أو مؤسسات ذات طابع استشاري اجتماعي كنموذج تحفيزي وتوجيهي لتبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتطبيقه على أرض الواقع. الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الاجتماعي، التكافل الاجتماعي، المقاصد الشرعية، الدوافع المقاصدية، الاقتصاد.

Social Investment from the Perspective of the Islamic Economy

Owais Bakr Ahmad Tijani

Economics Researcher, Ministry of Economy and Planning - KSA

Abstract:

The research deals with the analysis of the concept of social investment and compares it with other concepts related to the social impact, knowing the motives and purpose of investment, and the ascertaining the concept in the Islamic economic purview. The study aims to develop a concept of social investment in accordance with the Sharia objectives based on the knowledge of human motives and purposes, highlighting the religious, ethical, and social aspects, using a descriptive analytical inductive approach. The study concludes that the concept of social investment from the Islamic perspective is based on social solidarity by achieving the private benefit and preserving public benefits according to the objectives of Shariáh, in a deeper way than the general concept of profit-driven investment. So, there is a need to expand the concept of social investment to align with the purposes of investment from the Islamic perspective, and to show examples of the businesses of individuals or institutions engaged in social investment as a motivational and directive model to adopt the concept of social investment and its application in practice.

Keywords: Investment, Social Investment, Social Solidarity, Objectives of Shariah, Objective Oriented Motive, Economy

المقدمة:

أصبح مفهوم الاستثمار الاجتماعي يحتل مكانه مهمة في دول العالم الاقتصادي لما له من آثار اجتماعية وأخلاقية، حيث يتضمن على أبعاد وجوانب تُعنى بالإنسان بالدرجة الأولى، وللأثر الإيجابي الذي يُحدثه في المجتمع الساعي إلى إيجاد ترابط مجتمعي بين أفرادها، بدءاً من تحفيز المستثمرين بالمشاريع الاستثمارية الاجتماعية لتحقيق العوائد ذات الأثر الاقتصادي ولخلق أثر مستدام نابع من المسؤولية الاجتماعية العائد من هذا الاستثمار. ومن المعلوم أن النظام الاقتصادي يُعنى بالطريقة أو النهج الذي يتبعه المجتمع لتوفير الاحتياجات الخاصة به، وفقاً للمبادئ والقيم النابعة من عقيدة المجتمع وفلسفته في الحياة التي يؤمن بها، مما جعل الإنسان يسعى إلى استغلال الموارد وتوجيهها نحو احتياجاته،

ونظراً لما طرأ على النظم الاقتصادية من تقلبات على مدار العقود الماضية نجد الأنظمة الاقتصادية تسعى جاهدة إلى إيجاد السبل التي تعينهم لتقليل مخاطر التقلبات وتقليل الانفاق من خلال حث الشركات وأصحاب الدخل المرتفعة للمساهمة في العملية الاقتصادية.

لذا نجد أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي بدأ يمارس أدوار رئيسية في المنظومة الاقتصادية لما له من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية لدى الدول المتقدمة اقتصادياً وتسعى الدول النامية إلى انتهاجه، وذلك لإيجاد أفضل الطرق لزيادة الانفاق الاجتماعي من قبل الأفراد أو المؤسسات سواء في القطاع الربحي أو غير الربحي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، بهدف تنمية الاقتصاد بشكل عام، وإيجاد ترابط بين أفراد المجتمع وطبقاته، لتحقيق الرفاهية المجتمعية، حيث يُنظر إلى الاستثمار الاجتماعي كنموذج توجيهي يهدف إلى إعادة هيكلة مفهوم الانفاق الاجتماعي الموجه كعملية استثمارية تسعى إلى غايات تكاملية عبر نظام اقتصادي يهدف إلى تنظيم النشاطات الاقتصادية من خلال التكافل الاجتماعي المتوافق مع

القيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية.

وبالدخول إلى عالم الاقتصاد الإسلامي نجد أن النموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار قائم على المبادئ والقيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية، التي حث الشارع عليها بدأ من التكافل الاجتماعي وإثمار المال حيث ينظر إلى المال كوسيلة لغايات نهائية.

وهنا نجد أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي رغم أنه حديث العهد في النظم الغربية، ومع اختلاف جوهره في المعتقدات إلا أنه يعمل في أبعاده الكامنة بصورة موازية لمفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي، مما يستدعي إلى إيجاد أوجه الاختلاف بين المفهومين والاستفادة مما توصلت إليه الدول المتقدمة اقتصادياً في آلية التشجيع والتحفيز في المساهمة المجتمعية.

فالاستثمار من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي يُعنى بالإنسان كمرتكز أساسي وذلك من خلال عملية إعمار الأرض، ببعده الروحي والعقلي والنفسي والمادي، فالله عز وجل خلق العباد لعبادته قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾ فهذه الغاية التي خلق الله الجن والإنس لها⁽²⁾، وحث الإنسان على العمل بإعمار الأرض فقال أعز من قائل ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾⁽³⁾ أي استخلفكم فيها وأنعم عليكم بالنعم الظاهرة والباطنة ومكنكم في الأرض تبون وتغرسون وتزرعون وتحراثون ما شئتم وتنتفعون بمنافعها وتستغلون مصالحها⁽⁴⁾ وحتى تتم عملية الإعمار في الأرض سخر الله عز وجل لعباده فيها ما يعينهم لتحقيق الغايات بتوفير الوسائل والسبل، قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً...﴾⁽⁵⁾ يمتن الله على عباده بنعمه، ويدعوهم إلى شكرها ورؤيتها وعدم

(1) الذاريات: 56

(2) السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دمشق، دار الرسالة العلمية، الطبعة السابعة، 2015، ص 813

(3) هود: 61

(4) السعدي، المرجع نفسه، ص 384

(5) لقمان: 20

الغفلة عنها، وهذا ما رغب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله: (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها) (6) وفي هذا حث على الاعمار باستثمار واستغلال الوسائل والأوقات للاستفادة من النعم التي أنعم الله بها على العباد من قدرات ذهنية وجسدية لنفع أنفسهم والآخرين وإن لم يرَ ثمرة ما قُدّم من عمل.

فالنموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار الاجتماعي نموذج توجيهي للعملية الاستثمارية يهدف إلى تحقيق جوانب عديدة من وراء هذا الاستثمار بناء على الأهداف أو الغايات النهائية وفق المقاصد الشرعية في الإسلام.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

1. إيضاح مفهوم الاستثمار الاجتماعي مع المنظور الاقتصادي الإسلامي.
2. الاسهام في إيجاد نموذج توجيهي للاستثمار الاجتماعي المبني على القيم والمبادئ الاجتماعية والأخلاقية.
3. إعطاء صورة تشجيعية لمدى أهمية الاستثمارات التي تجمع بين الأثر الاجتماعي والعائد المالي.
4. فهم أوجه الشبه والاختلاف بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصادات الغربية والاقتصاد الإسلامي من حيث مبدأ التكافل الاجتماعي.

أهداف البحث:

1. إيجاد مفهوم عام للاستثمار الاجتماعي وفق الأسس المقاصدية الشرعية.
2. إبراز النموذج الفريد للاستثمار الاجتماعي المتضمن الجوانب الدينية والأخلاقية والاجتماعية.
3. توضيح أوجه الفرق بين المفاهيم والمصطلحات المتقاربة لمفهوم الاستثمار

(6) الأرنؤوط، شعيب، الموسوعة الحديثية لمسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الجزء العشرون، الطبعة الأولى، 1997م، ص 296

الاجتماعي.

4. تحفيز وتشجيع المعنيين للعملية الاستشارية الاجتماعية.

مشكلة البحث:

يرتكز البحث إلى الاهتمام بالجانب المعرفي لتوضيح مفهوم الاستثمار الاجتماعي من منظور الاقتصاد الإسلامي، ومن الملاحظ خلال إعداد هذه الدراسة أن المفهوم لم يأخذ حقه في التأصيل والدراسة، في ظل وجود تقارب لبعض المصطلحات المستخدمة من المنظور الاقتصادي، وهذا ما يجعل مشكلة البحث تتمحور في الأسئلة التالية:

1. ما أوجه الفرق بين الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى؟
2. ماهية الاختلاف بين المفهوم للاستثمار الربحي وبين الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي؟
3. ما مبررات انتهاج مفهوم الاستثمار الاجتماعي كعملية استثمارية؟

فرضيات البحث:

مصطلح الاستثمار الاجتماعي يحمل في طياته على مفهومين الأول: يكمن في الآثار أو الإنماء، الثاني: يكمن في التكافل الاجتماعي، ومن خلال الجمع بين المفهومين يتضح أن المرتكز الأساسي والمعني بالاستثمار الاجتماعي هو الانسان من حيث الابتداء، لذا يمكن الخروج بفرضيات هي:

1. أن مفهوم الاستثمار الاجتماعي القائم على مبدأ التكافل الاجتماعي هو المقصد الأساسي للاستثمار في الاسلام، وأن هذا ما دعت إليه الشريعة وحثت عليه قبل ظهور النظم الاقتصادية الداعية إليه.
2. حرص الشريعة الإسلامية على مشاركة جميع الأطراف في النظام الاقتصادي للمساهمة في العملية الاستثمارية وفق المقاصد الشرعية.
3. أن الاستثمار الاجتماعي نابع من المفهوم العام للاستثمار في إطار محدد وموجه.

حدود البحث:

يُعنى البحث إلى معرفة النموذج المعرفي الكامن لمفهوم الاستثمار الاجتماعي، وماهيته ودوافعه الداعية لأخذ المفهوم الاستثماري كنموذج توجيهي، وتأصيل مفهومه من المنظور الاقتصادي الإسلامي.

منهج البحث:

بناء على طبيعة الموضوع تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي، وذلك بتحليل مفهوم الاستثمار الاجتماعي بالاطلاع على الدراسات المعدة مسبقاً أو المقاربة لهذا الموضوع، وإلى المصادر التشريعية والكتابات الإسلامية للإجابة على أسئلة مشكلة البحث للوصول إلى الأهداف الرئيسية للدراسة.

الدراسات السابقة:

1 - عرار، حسان محمود⁽⁷⁾ تُعنى الدراسة بالمجال الاستثماري وذلك من خلال تأصيل مفهوم الاستثمار وفق القواعد الشرعية والضوابط الفقهية، وأوجه الفرق بين مفاهيم الاستثمار لدى رجال الأعمال والمصرفيين والاقتصاديين، وبين المفهوم في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، كما تتطرق الدراسة إلى أنواع الاستثمارات المباحة شرعاً وأثرها في النمو الاقتصادي وفق معايير محددة.

2 - الشهري، أماني، تعني الدراسة بالاستثمار الاجتماعي وأثره في القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، تحديداً في المؤسسات الوقفية، ومدى وضوح مفهوم الاستثمار الاجتماعي لدى القائمين (المشاركين في الدراسة) على المشاريع الاستثمارية الاجتماعية، ومدى مساهمة هذه المشاريع في تحقيق العوائد المالية والأثر الاجتماعي، وتسلط الضوء على أبرز الطرق المتبعة عالمياً لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي⁽⁸⁾.

(7) عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432 هـ.
(8) الشهري، أماني زهير، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، الرياض، السبيعي الخيرية، 1443 هـ.

3 - سكوير، سميث⁽⁹⁾ تناقش الورقة المقدمة من الجمعية الحكومية المحلية بالمملكة المتحدة حول دور مساهمة الاستثمار الاجتماعي في تقليل اعتماد الحكومة المحلية للمنطقة على الميزانية العامة للدولة والتي تتأثر بارتفاع أو انخفاض في بند النفقات العامة مع تزايد الطلبات لسكان المنطقة حسب الحاجات المجتمعية، وذلك من خلال طرح طرق وحلول مبتكرة تساهم في إحداث تغييرات جذرية على المدى البعيد، وتنظيم عمليات التمويل للاستثمار الاجتماعي، إضافة إلى تسليط الضوء على دور الوسطاء في العملية بين المستثمرين من جهة والمنظمات الساعية إلى استقطاب رؤوس الأموال لأداء أعمالها من خلال انشاء صناديق للاستثمار الاجتماعي، حيث أن الهدف من تبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي هو لإيجاد طريقة تخلق التركيز على الابتكار والتناجح، وإدارة الأداء في تقديم الخدمات العامة وفي إدارة الطلب المستقبلي في بعض المجالات مثل خدمات الأطفال وبرامج تكامل الرعاية الصحية.

4 - بلخضر مسعودة، وآخرون⁽¹⁰⁾، تعني الدراسة لفهم دور المسؤولية الاجتماعية ودورها الاستثماري في تعزيز التمويل الاسلامي في المؤسسات والمصارف الاسلامي

5 - براق، محمد، قمان، مصطفى⁽¹¹⁾، تعتمد الدراسة التطبيقية على المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التكافل الاقتصادي بين المسلمين، مثل اتباع الشريعة والمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية بدءاً من توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية والأخلاقيات للمؤسسات، حيث ينصب تركيز الدراسة على المؤسسات وصناديق الاستثمار التقليدية المسؤولة اجتماعياً، والاشارة إلى صناديق الاستثمار التي تجمع بين المسؤولية الاجتماعية للاستثمارات والمسؤولية الأخلاقية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، التي استطاعت استقطاب أموال المسلمين وغير

(9) Square, Smith, An introduction to social investment, Local Government Association, June 2013, www.local.gov.uk

(10) بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار المسؤول اجتماعياً فرصة للتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة- عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 1، 2017

(11) براق، محمد وآخرون، دور القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية في رفع أداء الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً والصناديق الأخلاقية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجللفة، العدد 8، 2011 م.

المسلمين، وكيف استطاعت المحافظة على استمراريتهما في النمو رغم أن حجم الأموال المدارة في صناديق الاستثمار الإسلامية أقل بكثير من تلك المدارة في صناديق الاستثمار التقليدية، نظير المعايير المتخذة في أداء الصناديق. وذلك بإثبات مدى فاعلية دور القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية في تحسين أداء صناديق الاستثمار الإسلامية مقارنة بصناديق الاستثمار التقليدية رغم قلة التنوع الناتج عن رفض عدة أنواع من الاستثمارات المخالفة للشريعة إضافة إلى الأداء الحسن أثناء الأزمات.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الاجتماعي وخصائصه

يحتل الاستثمار الاجتماعي كمفهوم مكانة مهمة لدى الدول الغنية، كما يعتبر في القرن الواحد والعشرين حديث عهد بين الأوساط الأكاديمية والمستثمرين، لذا سيتم تحرير مفهوم الاستثمار الاجتماعي لبيان أوجه الاختلاف بينه والمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: الاستثمار الاجتماعي نشأته وتعريفه:

نشأة الاستثمار الاجتماعي:

ظهرت فكرة الاستثمار الاجتماعي لحل المشكلات الاجتماعية، حيث شكلت أحياناً فرصة لتغيير مفهوم الخدمات الاجتماعية بطرق إبداعية مبتكرة من حيث إدارتها وتقديمها ونتائجها⁽¹²⁾، ولإضافة قيمة اقتصادية ذات تأثير اجتماعي ومردود مادي إيجابي، ولذلك نجد العديد من الدراسات التي أعدت كاستجابة نتيجة لإشكاليات اقتصادية أو اجتماعية؛ بهدف التقليل من حدتها أو القضاء عليها، خاصة تلك التي ظهرت نتيجة للأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم بشكل متتابع؛ مما تطلب إعادة النظر في بعض المفاهيم الاقتصادية وتحديد

(12) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقسم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة قسم المعرفة للتطوير والاستشارات، 2016، ص6

المسؤوليات من حيث الأثر⁽¹³⁾، ويعدُّ الأكاديمي الأمريكي «ميلتون فريدمان» من أبرز الشخصيات التي ناقشت فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث ذكرها في كتابه (الحرية والرأسمالية) المنشور سنة 1962م، والتي عُدت كحجر الأساس للاستثمار الاجتماعي فيما بعد⁽¹⁴⁾، إلا أن استخدام المعايير الاجتماعية أصبح واضحاً بين المنظمات الكبيرة في الستينيات خلال فترة الاضطرابات الحضرية. وقد صاحب ظهوره بداية الوعي بالأهداف الاجتماعية في الأعمال التجارية (أي تجنب الاستثمار فيما قد يضر المجتمع) كشركات التبغ والمشروعات التي تسبب التلوث البيئي وخلافه، وبدأت الأفكار حول الاستثمار الاجتماعي في الانتشار منذ منتصف التسعينات، وذلك ردًا على توجه الليبرالية الجديدة للرفاهية من ناحية، ومحاولة لتحديث المبادئ التأسيسية للديموقراطية الاجتماعية من ناحية أخرى، وبديلاً عن تخفيض حالة الرفاه حيث استخدم مصطلح (الاستثمار الاجتماعي) أول مرة أنتوني غيدنس (Anthony Giddens) في كتابه «الطريق الثالث» في عام 1998م والذي تنبأ فيه بتغيير نموذجي في دولة الرفاه كما تم تصوره حتى تلك المرحلة⁽¹⁵⁾.

وأصبح مفهوم الاستثمار الاجتماعي يلعب دوراً رئيساً في المناقشات حول دور الانفاق الاجتماعي ومستقبل دول الرفاهية في البلدان الغنية، لاسيما في أوروبا حيث أصبحت لغة الاستثمار الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من خطاب الاتحاد الأوروبي منذ اعتماد جدول أعمال لشبونة في عام 2000م، وقد سلط الضوء لعدد من المساهمات الأخيرة على إمكاناته كمنظور جديد للسياسة الاجتماعية في سياق الأزمات الاقتصادية المتتالية، ومتطلبات الاقتصاد القائم على المعرفة على نطاق أوسع، كبديل للاستجابات الليبرالية الجديدة التي تركز على تخفيض الانفاق الاجتماعي، ومكون رئيس في الاستجابة لأزمة أليات السياسة الاقتصادية على

(13) السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م، ص 24

(14) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقسم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، ص 6

(15) الشهوري، أماني، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، الرياض، مؤسسة عبد الله بن إبراهيم السبيعي الخيرية، 1443هـ، ص 1

المستوى الكلي⁽¹⁶⁾.

تعريف الاستثمار الاجتماعي:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الأكاديميين والممارسين للاستثمار الاجتماعي لحدائه⁽¹⁷⁾. ويرجع الاختلاف إلى الزاوية التي ينظر منها للظاهرة باعتباريات عديدة إما أنها وسيلة لتحقيق عوائد مالية من خلال الاستثمار في القطاعات المجتمعية المحددة وتحقيق أثر إيجابي مستدام، أو باعتبارها وسيلة إنفاق لتمويل القطاعات المجتمعية بالاستثمار فيها ويتم تصنيفها تحت مظلة القطاع غير الربحي، أو باعتبار اتخاذ العملية للصفة الاستثمارية بناء على العوائد المكتسبة منها إما لارتفاع العوائد أو انخفاضها بالإضافة لتحملها مستويات محددة من المخاطر في بعض مجالات القطاعات المستثمر فيها، أو لتضمينها ضمن المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص.

فجمعية الحكم المحلي في بريطانيا تعرف الاستثمار الاجتماعي بأنه: رأس المال المقدم لتحقيق المنفعة الاجتماعية وكذلك العائد المالي، ويشمل الاستثمار في المنظمات التي تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع مثل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية⁽¹⁸⁾. بينما تعرفها الحكومة الأسترالية بكونه الاستثمارات التي تتم لتوليد نتائج اجتماعية و/ أو بيئية، قابلة للقياس بالإضافة إلى عائد مالي⁽¹⁹⁾؛ فينظر إلى الاستثمار الاجتماعي كأداة تمويلية للإنفاق وذلك من خلال استقطاب رؤوس الأموال من قبل المستثمرين وتوجيهها نحو مجالات معينة وجهات محددة من قبل الحكومة تعود بالنفع للمجتمع بالدرجة الأولى وتقلل من الانفاق الحكومي وتعود بعائد مالي محفز للمستثمرين.

في حين تعرفها الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي⁽²⁰⁾ بأنها الاستثمارات التي

(16) Brian Nolan, What use is 'social investment'? Journal of European Social Policy, 2013, 23, p. 459.

(17) الشهري، المرجع نفسه، ص 3

(18) Square, An introduction to Social investment, Local government association, London, 2013, p. 4 <http://www.local.gov.uk>
(19)(21) Wilson, K. E. (2014), "New Investment Approaches for Addressing Social and Economic Challenges", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 15, OECD Publishing p.7

(20) الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي تضم مجموعة من المستثمرين على مستوى المنظمات والمؤسسات والصناديق الاستشارية حول العالم، وتعمل على بناء البنية التحتية الحيوية للسوق وتدعم الأنشطة والتعليم والأبحاث وتساعد على تطوير قطاع الاستثمار الاجتماعي.

تولد تأثيراً اجتماعياً وبيئياً إيجابياً وقابل للقياس بالتوازي مع العائد المالي، وكذلك العالمية للاستثمار أن هذه الاستثمارات تتم في الشركات والمؤسسات والصناديق وفي كل من الأسواق الناشئة والمتقدمة وذلك من خلال استهداف العوائد المعادلة لسعر السوق أو أقل⁽²¹⁾، فالاستثمار الاجتماعي من وجهة نظر الشبكة العالمية يتتبع أسلوب القطاع الخاص في توظيف رؤوس الأموال بالأسواق لتحقيق تدفقات مادية مستقبلية داخل إطار المستهدفات الاجتماعية الإيجابية والبيئية، وفي هذه العملية دمج للبعدين الاجتماعي والاقتصادي بقلب واحد. ورغم وجود بعض الفروقات في وجهات النظر لمفهوم الاستثمار الاجتماعي ويرجع ذلك إلى المنظور الذي ينبثق منه مفهوم الاستثمار، إلا أنها في جوهرها تشتمل على عدد من العناصر الأساسية المشتركة في المفاهيم:

- 1- المقصد أو الدافع من العملية الاستثمارية.
- 2- الأثر الاجتماعي الإيجابي.
- 3- العائد المادي المستقبلي.

فالهدف الاستراتيجي من الاستثمار الاجتماعي هو توفير واستخدام رأس المال لتحقيق عوائد اجتماعية وبيئية ومالية بهدف استمرار تلبية الحاجات الأساسية المجتمعية لمواجهة التحديات العالمية المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة⁽²²⁾. وبناء عليه يمكن استقراء مجموعة من الأهداف والمبررات للاستثمار الاجتماعي في النقاط التالية:

- 1- تحقيق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع.
- 2- تضمين المبادئ والقيم الأخلاقية في العمليات الاستثمارية
- 3- تمويل الحاجات المجتمعية بالاستثمار
- 4- تنويع الخيارات الاستثمارية بناء على المعايير الأخلاقية والمجتمعية
- 5- استدامة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي

(21) <https://thegiin.org/impact-investing>

(22) الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير ربحي، ص 4

6 - زيادة معدل مشاركة القطاع الخاص لمواجهة التحديات المجتمعية.

7 - تهيئة البنية التحتية للبيئة الاجتماعية للأجيال القادمة.

وعلى هذا الأساس يمكن التوقف عند تعريف محايد للاستثمار الاجتماعي بأنه تقديم رأس المال واستخدامه لتحقيق عوائد اجتماعية ومالية⁽²³⁾.

المطلب الثاني: أبرز الخصائص والتحديات للاستثمار الاجتماعي:

يعتبر الاستثمار الاجتماعي وسط بين الاستثمار التقليدي (الربحي) الذي لا يهدف لشيء إلا للربح المالي، وبين العمل الخيري الذي لا يهدف لشيء إلا لإحداث الأثر الاجتماعي الإيجابي⁽²⁴⁾؛ مما يجعل هذا النوع من النماذج الاستثمارية تجتمع فيه خصائص تُرغب المستثمرين أو الممولين لانتهاجه كنموذج استثماري لتحقيق منافع ذاتية وإضفاء أثر مستدام على البيئة والمجتمع، والذي يُجده إلى مواجهة العديد من التحديات التي قد تكون عائقة لتحقيق عوائد مالية وعوائد اجتماعية إيجابية.

أولاً: أبرز الخصائص للاستثمار الاجتماعي⁽²⁵⁾:

1 - تحقيق أهداف اجتماعية تعمل على تنمية أفراد المجتمع في النواحي الاقتصادية والتعليمية.

2 - تحقيق الموازنة بين عائدات مالية إيجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية.

3 - تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار.

4 - الالتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(23) المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقسم المعرفة، ص 8
(24) هواري، غياث، قياس العائد من الاستثمار الاجتماعي (هل يرتبط العائد الاجتماعي بوجود استثمار اجتماعي)، مجلة اتجاهات الأثر، العدد 1، 2019، ص 2

(25) إيهان، ناصري، نوال، سمرد، الاستثمار المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة - دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 73.

بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار الاجتماعي فرصة لتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة - عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 1، 2017، ص 50.

هاشم، أسامة، نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الاسلامي، ورقة مقدم للمؤتمر الدولي العاشر للنظام الاقتصادي الاسلامي، 2023، ص 997-998

5- توفير فرص المشاركة لفقراء المجتمع وذوي الدخل المحدود.

6- تنوع أدوات ومصادر التمويل للقطاعين العام والخاص

ثانيًا: مقومات الاستثمار الاجتماعي ومجالاته المتنوعة⁽²⁶⁾:

يتمتع الاستثمار الاجتماعي بمجموعة من المقومات تعزز من مكانته وديمومته للأجيال القادمة من أبرزها:

1- تتجلى في أشكال مختلفة تعني الانسان، المجتمع، البيئة.

2- من أنجح الوسائل للاستثمار الجماعي الذي تقل فيه نسبة المخاطرة وتزيد معه المنفعة.

3- لا تقتصر استثماراتها على المتاجرة في الأوراق المالية أو المضاربة في أسعار العملات... بل تلامس التنمية الحقيقية وتؤثر فيها.

4- توظيف موجوداتها الهائلة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المتعدية والمتعددة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة.

5- المساهمة الفعالة في حل القضايا الاجتماعية بطرق مبتكرة واقتصادية.

ولهذا نجد أن الاستثمار الاجتماعي يحتوي على فرص عديدة ومتنوعة للاستثمارات تركز على ثلاث مجالات رئيسية هي البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية الهادفة.

ثالثًا: أبرز التحديات للاستثمار الاجتماعي:⁽²⁷⁾

رغم أن الاستثمار الاجتماعي يتمتع بنمو تصاعدي في السنوات الأخيرة إلا أنه يواجه بعض التحديات الواقعية أبرزها:

1- تحديات متعلقة بنقص رأس المال لقلة ومحدودية المعرفة والجرأة على خوض هذا النوع من الاستثمار.

2- غياب الفهم المشترك لطبيعة وتعقيد سوق الاستثمار الاجتماعي.

(26) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، المرجع نفسه، ص 78

هاشم، أسامة، المرجع نفسه، 993

(27) الشهري، المرجع نفسه، ص 27

المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، ص 42

- 3 - قلة البيانات عن الفرص المتاحة للاستثمار والمنتجات الاستثمارية.
- 4 - تحديات اقتصادية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى ضعف إقبال المستثمرين على الاستثمار بصورة عامة، وعلى الاستثمار الاجتماعي بصورة خاصة.
- 5 - ضعف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الثالث في الاستثمار الاجتماعي.
- 6 - عدم وجود محفزات حكومية واجتماعية واضحة للمؤسسات الاجتماعية التي لديها مشروعات استثمار اجتماعي فعّالة وغياب التقييم والدراسات المتخصصة حول الاستثمار الاجتماعي.

المطلب الثالث: الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى.

يكثر الخلط بين مفهوم الاستثمار الاجتماعي والمفاهيم الأخرى ذات العلاقة، لما تحويه من مدلولات اجتماعية تكافئية، وغالبية هذه المفاهيم حديثة العهد ظهرت كاستجابة مضادة للإشكاليات والأزمات النابعة من التقلبات الاقتصادية، وهي على النحو الآتي:

- 1 - الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا هي مصطلحات لاستثمارات واستراتيجيات الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لبدأ التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقليل الضرر البيئي ودمج الاعتقادات الدينية والأخلاقية⁽²⁸⁾. الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا مصطلح يرتبط مفهومه مع مفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية المعنية بمؤسسات القطاع الخاص وغالبا ما تكون المسؤولية الاجتماعية مفروضة على المؤسسات الربحية. فهي كما عرفتها الغرفة التجارية العالمية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية⁽²⁹⁾. فيعرف

(28) بلخضر مسعودة، وآخرون، مرجع سابق ص50

(29) بوخرص، عبدالعزيز، مكانة الاستثمار الاجتماعي في ظل تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة مجموعة البركة -2015 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، المجلد17، العدد 1، 2023، ص 302

الاستثمار الأخلاقي أو المسؤول اجتماعياً بأنه عملية الاستثمار التي تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم والدقيق⁽³⁰⁾. أما مصطلح الاستثمار الاجتماعي أعم ويشمل جميع القطاعات التي تقوم بالعملية الاستثمارية مع اختلاف أساليبها وتوجهاتها سواء القطاع العام أو الخاص، أو القطاع الثالث.

2- التمويل الاجتماعي هو المصطلح الشامل والمظلة الجامعة لكل المنتجات والأدوات والخدمات المالية التي تهدف إلى تحقيق أثر اجتماعي وبيئي مستدام وإيجابي، حيث يستخدم التمويل الاجتماعي مفهوم (العوائد المختلطة) أي يربط العوائد الاجتماعية والبيئية والاستدامة بالعوائد المالية.. ويحقق التمويل الاجتماعي هذه الأهداف من خلال عدد من الأدوات منها: الاستثمار الاجتماعي، التمويل متناهي الصغر، الخدمات المصرفية والاجتماعية، أدوات الدين، سندات التمويل التنموي.. إذا يعتبر الاستثمار الاجتماعي أحد الأدوات التي يستخدمها التمويل الاجتماعي⁽³¹⁾.

3- الابتكار الاجتماعي هو الأفكار الجديدة التي تعمل على تلبية الحاجات الملحة غير الملباة، والأفكار الجديدة تعمل على حل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية لصالح الناس والكوكب⁽³²⁾.

4- زيادة الأعمال الاجتماعية هي استخدام الأساليب المبتكرة لتنمية المشروعات ذات الأهداف الاجتماعية، والتي توفر حلولاً لا يتم توفيرها من خلال اقتصاد السوق التقليدي، وذلك من خلال تطبيق نموذج عمل يهدف إلى تطوير حلول مستدامة.. بمعنى أن زيادة الأعمال الاجتماعية لا ترتبط بتحقيق الربحية كما هو شائع وإنما يرتبط بحل المشكلات الاجتماعية بطرق غير تقليدية سواء من حيث

(30) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، مرجع سابق، ص73

(31) الشهري، الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير ربحي، ص8

(32) هوارى، غياث، المعيار، كندة، الابتكار الاجتماعي، دليل أساسيات الابتكار الاجتماعي، مؤسسة ناه الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ،

الحلول أو من حيث نماذج العمل⁽³³⁾. ويندرج داخل نطاق الريادة الاجتماعية التمويل الاجتماعي وأدواته والابتكار الاجتماعي بأفكاره.

المبحث الثاني: الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الفرق بين المفهوم للاستثمار الربحي والاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي: هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية، وتفاعلاتها في الاقتصاديات الإسلامية من أجل المعرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي، بغية ترشيد عملية التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون لتلبية الحاجات الحقيقية المتاحة لجميع أفراد المجتمع الإسلامي⁽³⁴⁾.
فالتعريف يوضح لنا أهداف الاقتصاد الإسلامي وذلك بالعبارة للشؤون التي تعين العباد في حياتهم سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، في سبيل إعمار الأرض من خلال الاستفادة من الموارد والامكانيات المتاحة، وتوجيهها وفق أرشد الطرق لتحقيق الرفاهية على المستوى الكلي.

والاقتصاد الإسلامي قائم على قاعدتين أساسيتين وهما⁽³⁵⁾:

القاعدة الأولى: مجموعة المبادئ العامة المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، فهي المرجع في حكم القضايا والوقائع، فلا يجوز تقرير شيء إذا كان مخالفاً لأوامرهما، كما لا يجوز تحريم شيء لم يرد فيه نص بالتحريم. القاعدة الثانية: مجموعة التطبيقات والحلول الاقتصادية التي يتوصل إليها المجتهدون تطبيقاً للمبادئ العامة وإعمالها، وهذه التطبيقات قابلة للتغيير تبعاً للظروف والأحوال.

(33) المعمار، كنده، هل الريادة المجتمعية تهدف أيضاً إلى الربح، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، النشرة الرابعة، 2019، ص 9

(34) بن ساسي، عبدالحفيظ، الأسس الاجتماعية ودوره في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، 2019، ص 251

(35) شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار الفانسان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2018 م ص 13 - 14

ولتوضيح الفروقات بين المفهومين (الربحي والاجتماعي) من منظور الاقتصاد الإسلامي من حيث النموذج العملي وما يميزها عن بعضها البعض بخصائص؛ الإحاطة بأن الضبط المنهجي للمفاهيم عملية نسبية تتجدد بحسب الزمان والمكان والمعطيات الاجتماعية؛ والمنهجية لا تقدم نظريات جاهزة وإنما تحفز على استكشاف طرائق لتعميق فهمنا للعوامل التي تحيط بنا لاسيما الوقائع المعيشية.⁽³⁶⁾ حيث إن الاستثمار بشكل عام له نوعان من الأهداف⁽³⁷⁾:

1. الأهداف الخاصة: وهي الأهداف الجزئية التي تدفع المستثمر للاستثمار وتعلق بمنفعته الخاصة ويكون بها المستفيد الأول من النشاط الاستثماري.
2. الأهداف العامة: وهي الأهداف الكلية التي تخدم الاقتصاد ككل وتعم منفعتها القطاع العريض من الناس ولا تقتصر على منفعة المستثمر الشخصية. وعليه فإننا سنجد أن العلامة الفارقة بين المفهومين الربحي والاجتماعي تقع في دائرة الأهداف الخاصة؛ لأنها تعبر عن رغبة المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال أفراداً أو مؤسسات، لذلك ليس الخلاف حول أهمية الاستثمار الخاص وضرورة السعي لاستدامة استقراره والارتقاء بمستواه، إنما الخلاف في كيفية تسوية الأوضاع المؤسسية بما يؤمن ذلك، فضلاً عن الاختلاف في هندسة هيكل الاستثمار وتوجيهه بما يحقق أهداف المستثمر من جهة وأهداف المجتمع من جهة ثانية⁽³⁸⁾ في واقع الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: نموذج الاستثمار الربحي في الاقتصاد الإسلامي:

عرف الدكتور شوقي دنيا الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بأنه: جهد وراع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها⁽³⁹⁾.

(36) حزة، هشام سالم وآخرون، التمويل والاستثمار في الأوقاف، جدة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 1440هـ، ص3

(37) عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م، درا ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432هـ، ص120-129

(38) السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م، ص161-162

(39) دنيا، أحمد شوقي، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ، ص87

فمن التعريف السابق يتضح أن من غايات الاستثمار هو إعمال الموارد إما المالية أو البشرية بغية تحقيق النماء والمحافظة على الأصل ويندرج تحت هذا التعريف على استغلال الموارد المتاحة في الكون ورفع الكفاءة الإنتاجية لتحقيق المراد.

فاتخاذ أي قرار استثماري من حيث الأهداف الخاصة ينبثق من خلال العناصر الأساسية التي تتمثل في كلفة الاستثمار أو التمويل ودافع الربح وهذا حق يكفله المنهج الإسلامي للمسلم في رفع الكفاءة الإنتاجية طالما أن نشاطه الاستثماري مباح، وذلك من خلال تعظيم حجم الاستثمار والعائد المالي وأيضا الكفاءة في تقليل الكلفة وتقليل الزمن، بمعنى أن الفرق بين عائد الاستثمار وكلفته هو الذي يحفز المستثمر، وهذا ما عليه الحال في الواقع العملي على لاتخاذ أي قرار استثماري وذلك عندما يكون العائد من الاستثمار أعلى من كلفته ويحقق أرباحا محفزة.

والأمر مطابق لمبدأ المعيار الإسلامي للعائد الخاص، وهو معيار ثنائي يضم في جانبه الأول: السعي إلى تعظيم الربح ضمن حدود القواعد الشرعية، ويضم في جانبه الثاني السعي إلى تدنية الكلفة التي يتحملها المجتمع جراء قيام المشروع الخاص بنشاطه، وقد رجحت الدكتورة الأبيجي اعتماد هذا المعيار في توجيه الاستثمار الخاص مبينة بساطته وسهولته لاقتصاره على هدفين فقط، وهما في تقديرها يعبران عن واقع الأعمال في المجتمع المسلم حيث لا ينكر السعي إلى تعظيم الربح في إطار الأحكام الشرعية⁽⁴⁰⁾

لذلك نجد الطابع الغالب للاستثمارات بمفهومها الربحي يتماشى عملها مع المعيار الإسلامي للعائد الخاص، مما يجعل تأثيرها المجتمعي بصورة مباشرة محدود وبدرجات متباينة وذلك بناءً على محل الاستثمار، ولعلنا ينبغي أن نُقر في أن المستثمرين من حيث العملية الاستثمارية يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في تدعيم الأهداف العامة أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي اعتماداً على مجال الاستثمار وذلك بعملية ضخ الأموال أو تمويل المشروعات من ناحية وتحريك

(40) السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ص-158 159

السوق بشكل موازي مما يساهم في النمو الاقتصادي وتحسين الدخل القومي، وفي خفض معدل البطالة وتوفير دخول مادية للأفراد والذي ينعكس بدوره على معدل الطلب الاستهلاكي للسلع والمنتجات التي تعزز من رفع معدل الطلب الاستثماري؛ فتأثيرها الاجتماعي يكون بدرجات متفاوتة.

وحتى تتضح الصورة نوضح بالمثال الذي أورده الدكتور السبهاني⁽⁴¹⁾: في أهمية إنتاج القمح في إحراز الأمن الغذائي للمجتمع، لكن لو كان معدل الربح المتوقع من الاستثمار في زراعة النباتات العطرية 10% وكان معدل الربح من الاستثمار في زراعة القمح 7% فلن نتوقع من الفلاح أن يكرس حقله لإنتاج القمح (على أهميته) لأن زراعة العطور أكثر ربحية. كما أن استثماره هذا متوافق مع المعيار الإسلامي للعائد الخاص، ولأن الأهداف القومية ليست من مسؤولية المشروعات الخاصة، إلا أن المستثمر قد يرى أنه يساهم في النمو الاقتصادي وفق القواعد الشرعية. ليس من السهل ولا بالإمكان إلزام المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري طالما أنه ملتزم في حدود الشرع بإنتاج الطيبات المباحة وفق القيم والمبادئ الأخلاقية إلا من خلال التحفيز بأن تكون كلفة الاستثمار في إنتاج القمح أقل من النباتات العطرية والعائد مساوي أو أكبر.

كما إنه من حق المسلم في مزاولته العمل الحلال (سواء كان ضرورياً كإنتاج الخبز أو كمالياً كإنتاج الأزهار) حق صريح، ولا يجوز سلبه هذا الحق إلا لسبب صريح راجح شرعاً، وربما كانت سلطة ولي الأمر في جباية المال من المسلمين إلزاماً لتلبية حاجة عامة (كإنتاج الغذاء إذا تقاعس الناس عن ذلك لسبب ما) أصرح شرعاً وأقوى من حقه في منع الناس من مزاولته انتاج حلال ضئيل الأهمية شرعاً⁽⁴²⁾.

ثانياً: نموذج الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي:

ذكرنا سابقاً في مقدمة هذا المبحث أن الاختلاف بين المفهوم الربحي للاستثمار

(41) السبهاني، المرجع السابق، ص 160

(42) الزرقاء، محمد أنس، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات، مجلة المسلم المعاصر، مصر، عدد 31، 1982م، ص 89

والاستثمار الاجتماعي يقع في إطار الأهداف الخاصة التي تدفع المستثمر للاستثمار وتتعلق بمنفعته الخاصة ويكون بها المستفيد الأول من النشاط الاستثماري من خلال هندسة الهيكل الاستثماري وتوجيهه بما يحقق أهداف المستثمر، مع العلم أن كليهما يدعيان أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي بدرجات؛ فالابتكار الفكري والعملية للاستثمار الاجتماعي هو في الأبعاد المتعددة اجتماعيا وماليا لخدمة المجتمع، مما يميزه لتوافق خصائصه مع الأهداف العامة؛ التي تخدم الاقتصاد ككل وتعم منفعتها القطاع العريض من الناس ولا تقتصر على منفعة المستثمر الشخصية.

الاستثمار الاجتماعي يمكن تعريفه من منظور الاقتصاد الإسلامي: بأنه توظيف الأموال بدافع تحقيق عوائد مالية واجتماعية وفق القيم والمبادئ الشرعية. فالاستثمار الاجتماعي لا يهدف إلى تعظيم الربح وفق حدود القواعد الشرعية فقط كما هو الحال الغالب في المفهوم الربحي للاستثمار إنما يسعى إلى توجيه الاستثمار نحو النشاط الحقيقي الذي يحقق عوائد مالية واجتماعية تتناسب مع مبادئ المجتمع مما يسهم في تنوع الأنشطة المباحة للمستثمر فيها وإلى تقليل مستويات المخاطر.

وما يميز مفهوم الاستثمار الاجتماعي في اتخاذ القرار الاستثماري هو الوعي الإدراكي لدى المستثمرين، وذلك لأن العملية الاستثمارية من ضمن مساعيها الأثر الاجتماعي الإيجابي، وهذا يعني أن القيم المشتركة المتجذرة في المجتمع الإنساني هي الدافع والمحفز الأساسي في اتخاذ القرار، والأثر الاجتماعي لا يقتصر على البعد الاجتماعي فقط، بل يمتد إلى أبعاد أخرى بحيث لا تؤدي إلى الإخلال بالعلاقة الانسانية مع البيئة أو الاقتصاد.

كما أن في ارتباط لفظ الاجتماعي بالاستثمار يعطي انطباع إيجابي محفز في الرغبة الساعية إلى احداث أثر اجتماعي وإعطاء قيمة معنوية للمجتمع؛ أي العمل الذي يحمل قيمة تختلف عن القيمة المادية، أو الاقتصادية كإنشاء استحقاقات، أو

تخفيض تكاليف جهود المجتمع من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية ويحل المشكلات التي تتجاوز المكاسب الخاصة والفوائد العامة لنشاط السوق⁽⁴³⁾ وهنا تتحد الأبعاد الاجتماعية للعمليات الاستثمارية على النحو الآتي⁽⁴⁴⁾:

1- أولوية الاستثمار على المشاريع الإنتاجية التنموية التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع والدولة...

2- الاهتمام والتركيز على الأنشطة الخدمية ذات الطابع الاستثماري التي تلامس احتياجات المجتمع، لتؤول المنفعة الخاصة الذاتية للمال إلى المنفعة العامة المتعدية لعموم الأمة.

3- الحد من التوظيف التجاري القائم على المتاجرة في الأوراق المالية والمضاربة في أسواق السلع وأسعار العملات، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي الذي يخدم المجتمع.

4- التحسين النوعي للقوى العاملة ومجتمعاتهم المحيطة، وتقليل الممارسات السلبية والهوية المجتمعية.

وهي متوافقة مع ما ذكره الشيخ عرار- رحمه الله- من خلال معيارين متوازيين لا تعارض بينهما⁽⁴⁵⁾:

الأول: معيار الربح من وجهة نظر المستثمر وتعظيم هذا الربح ضمن الإطار الشرعي... المعيار الثاني: معيار العائد الجماعي والثواب والأجر الرباني، الذي يعتبر لدى المسلم أرفع مستوى من الربح المادي، لما يتركه من أثر على نفسية المنتج (المستثمر) من رضى بربح معقول.

مع الأخذ بالاعتبار بأن ثلة قليلة من الناس ربما يمكنها تفهّم الأبعاد القيمة لهذه الدالة، وثلة أقل يمكن أن تلتزم بها وتحلّف معيار الربحية وراءها ظهرياً... لا سمياً وأن المد الاجتماعي والحسابات المعبرة عنه قد تراجعت مع الخصخصة

(43) هواري، غياث، المعيار، كندة، الابتكار الاجتماعي، الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ، ص 109

(44) هاشم، أسامة، مرجع سابق ص 997-998

(45) عرار، مرجع سابق، ص 126

وفكرها الذي يسعى لإسقاط الحسابات الاجتماعية وإعادة تعريف الكفاءة من وجهة نظر المشروع الخاص وربحيته المالية المجردة⁽⁴⁶⁾.

إن انغماس الناس في عالم المال يُدخل الانسان في دوامة استعجال الرزق، فيغيب عن ذهنه استحضار مثل هذه المعاني النبيلة التي تجعل من النشاط الاقتصادي عبادة وحافزاً لمرضاة الله وخدمة المجتمع⁽⁴⁷⁾. لذلك تكمن أهمية المفهوم في الأسلوب الابتكاري الموجه بمعايره النابعة من المنهج الاسلامي لتحفيز وضبط رغبات الانسان الفطرية، وفي توجيه قدراته وإمكاناته المادية ومداركه العقلية في ترتيب الأولويات وربطها ببعضها، فالنموذج المعرفي الكامن للاستثمار الاجتماعي القائم على أساس القيم والمبادئ الأخلاقية والشرعية يسعى إلى تحقيق وظيفة الاستخلاف في الأرض بإعمارها وتوجيهها نحو جميع المسالك التي تملئها ضرورات المجتمع، فتجعل الانسان منسجم مع الحياة في أبعاده الروحية والعقلية والجسدية، فالإنسان في هذا النموذج بين العقل والمشاعر العاطفية المرتبطة بالدين. فالأثر الاجتماعي للعملية الاستثمارية تكون في استدامتها، تبدأ من الإنسان وتنتهي بالإنسان في حلقة دائرية تنتقل للأجيال وفق مقتضيات الحاجات المجتمعية؛ وحتى تتضح الصورة نقيس على المثال السابق الذي ذكره الدكتور السبهاني في أهمية إنتاج القمح في إحراز الأمن الغذائي للمجتمع.

لو كان معدل الربح المتوقع من الاستثمار في زراعة النباتات العطرية 10% وكان معدل الربح من الاستثمار في زراعة القمح 7% فمن وجهة نظر المستثمر بالمفهوم الاجتماعي فإن القرار الأنسب سينصب على اختيار العملية التي تحقق من خلالها عوائد مالية واجتماعية متوافقة مع القيم والمبادئ الشخصية والمجتمعية. بناء على ما سبق عرضه نخلص أبرز الفروقات بين الاستثمار الربحي والاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي من خلال الجدول الآتي:

(46) السبهاني، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ص 158

(47) بلعباس، عبد الرزاق سعيد، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب: مقارنة منهجية بين الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والتقليدية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الاسلامي، جدة، العدد 3، ص 69-70

م	المحاور	الاستثمار الربحي	الاستثمار الاجتماعي
1	التعريف	جهد وراع رشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها	بأنه توظيف الأموال بدافع تحقيق عوائد مالية واجتماعية وفق القيم والمبادئ الشرعية
2	الدوافع	ربحية	ربحية وغير ربحية
3	الأهداف	في إطار الهدف العام قدم للأفراد أهدافا خاصة ترجع إلى تحقيق الأرباح وتنمية الأموال ⁽⁴⁸⁾	تحقيق عوائد تتماشى مع قيم السوق، وتقديم تأثير اجتماعي إيجابي على المجتمع ⁽⁴⁹⁾
4	العوائد	مالية بالدرجة الأولى	مالية واجتماعية وبيئية
5	مستوى المخاطرة	متوسطة	متوسطة
6	الاستدامة	مرتفعة بناء على العائد المادي	مرتفعة بناء على العوائد الاجتماعية والبيئية
7	التمويل	إن معظم الأدوات المالية المستخدمة في التمويل التقليدي مستخدمة في الغالب في الاستثمار الاجتماعي، والاختلافات في هذه الأدوات المستخدمة ترجع لطبيعة السوق وظروفه ورسالة المؤسسات الاجتماعية وأصحاب المصلحة ⁽⁵⁰⁾ .	

(48) دنيا، أحمد شوقي، مرجع سابق، ص 93

(49) إيمان، ناصري، نوال، سمرد، مرجع سابق، ص 73

(50) الشهري، مرجع سابق، 21

المطلب الثاني: معالم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي، إحصائية ونماذج واقعية.

أولاً: معالم الاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي:

للاستثمار الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي معالم في مكنونها تسعى لتوطيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحسين جودة الحياة البشرية وفق مقتضيات الحاجات المجتمعية وذلك بضبط المنهج المحدد لها والمتبع في توجيه المسارات الفكرية والروحية والعقدية وتنويع النشاطات النافعة والبناءة في سبيل تجاوز التحديات والعقبات، من خلال رؤية شاملة ترتقي بالإنسان إلى ما هو أعظم من الاكتفاء بتحقيق الأرباح المادية، وذلك بالكيفية التي تنظم العملية الاستثمارية من خلال معالم نوجزها في الفقرات التالية بناء على ما تم استقرائه في الفقرات السابقة:

- 1 - القواعد الأساسية: ويقصد بها القواعد الشرعية⁽⁵¹⁾ التي يرتكز عليها الاستثمار الاجتماعي النابعة من المبادئ والقيم الإسلامية والاجتماعية لإضفاء الطابع التعبدية في العملية الاستثمارية.
- 2 - العوائد الاجتماعية: وهي من المعالم الأساسية التي توجه في اتخاذ القرار الاستثماري في ظل الاقتصاد الإسلامي بهدف تقدير العملية الاستثمارية من حيث الأثر الاجتماعي الذي تتركه في مناحي الحياة الروحية والثقافية وفي أبعادها الأخرى البيئية والاقتصادية.
- 3 - العوائد المالية: من الممكنات التي ترغب المستثمرين وتوازي القيمة الاجتماعية من خلال الحفاظ على المال وإنائها وفق الضوابط الشرعية من خلال العملية الاستثمارية.
- 4 - الاستدامة: نجاح المشاريع المستثمرة اجتماعيا بالمنهج الإسلامي تسهم في استدامتها وتنوعها، بناء على التجارب المشاهدة ووفقا للقواعد الشرعية وللقيمة

(51) القاعدتين الأساسيتين التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي انظر ص 12

التي تضيفها للمستفيد، مما تشجعهم على العمل ورفع الإنتاجية وتنوعها، من خلال الاستفادة من الأدوات والوسائل التنظيمية كالتخطيط.

ثانياً: سوق الاستثمار الاجتماعي ونماذجها التطبيقية الواقعية:

أ- سوق الاستثمار الاجتماعي العالمي: من الملاحظ أن سوق الاستثمار الاجتماعي يشهد إقبال متصاعد خلال الفترات الماضية، ولكن لا يوجد أرقام وإحصائيات دقيقة لحجم السوق الفعلي. إلا أن الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي أعدت أول تقرير لتحليل وتقدير صارم لتحديد حجم سوق الاستثمار الاجتماعي في العالم، بمشاركة 1.340 مؤسسة متمركزة في مناطق متفرقة حول العالم تدير ما مجموعه 502 مليار دولار أمريكي من أصول الاستثمار الاجتماعي ويستثمرون في جميع أنحاء العالم وكان هذا التقدير حتى نهاية عام 2018م⁽⁵²⁾.

أما التقرير الثاني الذي أعدته الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي يقوم على تحديث التقرير السابق للفترة الممتدة من عام 2016م وحتى نهاية عام 2018، ليكون هذا التقرير إلحاقاً ومكملاً لما صدر قبله، حيث بلغ عدد المشاركين في الدراسة 1.720 مشارك، بزيادة مقداره 380 مشارك، وبلغ حجم السوق حتى إصدار التقرير الأولي في عام 2019م بـ 715 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر 213 مليار دولار أمريكي في 46 دولة حول العالم⁽⁵³⁾.

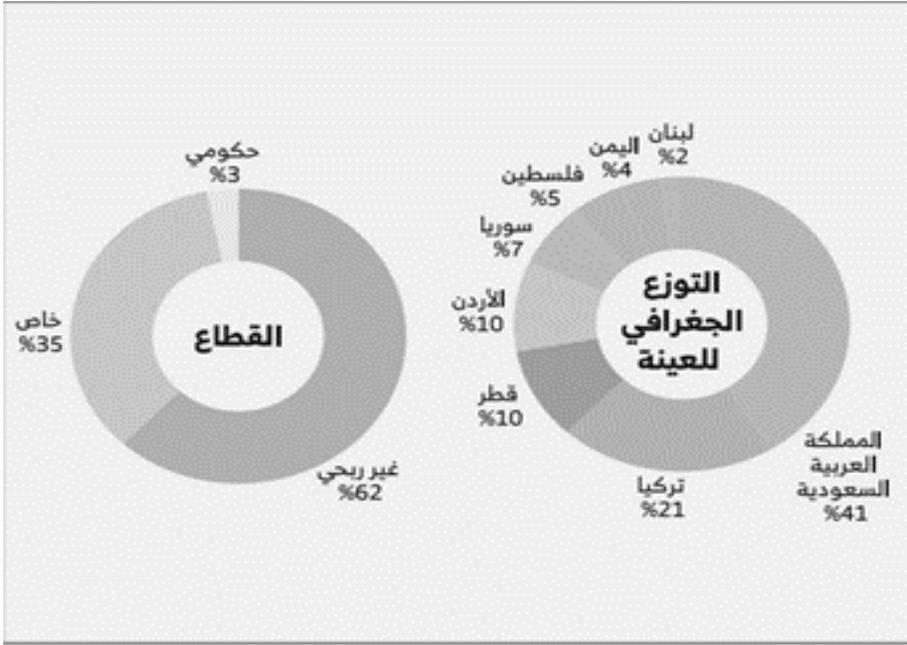
ب- سوق الاستثمار الاجتماعي بالشرق الأوسط: أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط فقد أعدت شركة سبر لتصميم الأعمال بالتعاون مع الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي دراسة بحثية ميدانية أجرتها على هامش المؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي بعنوان (الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020)⁽⁵⁴⁾ ومقارنتها بالواقع العالمي للاستثمار الاجتماعي الوارد في تقرير الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي لعام 2019م، وذلك بمشاركة 8 دول موزعة جغرافياً هي (المملكة

(52) Mudaliar, Abhilash. Sizing the Impact Investing Market, Global Impact Investing Networ, 2019, P 6- 7

(53) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، شركة سبر تصميم الأعمال، الإصدار العربي للنسخة الأصلية المقدمة من الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي، ص 6.

(54) مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار لاجتماعي، صادرة عن شركة سبر تصميم الأعمال، العدد الرابع عشر، 2021م، ص 21-26

العربية السعودية، تركيا، قطر، الأردن، سوريا، فلسطين، اليمن، لبنان)، وذلك باستهدافها 100 مؤسسة ذات خبر الاستثمارات موزعة بين ثلاثة قطاعات



شكل (أ) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص 21

وأما عن أبرز الأسباب التي ترشح أن الاستثمار الاجتماعي مقبل على النمو في المنطقة فقد تحددت في عدة نقاط هي:

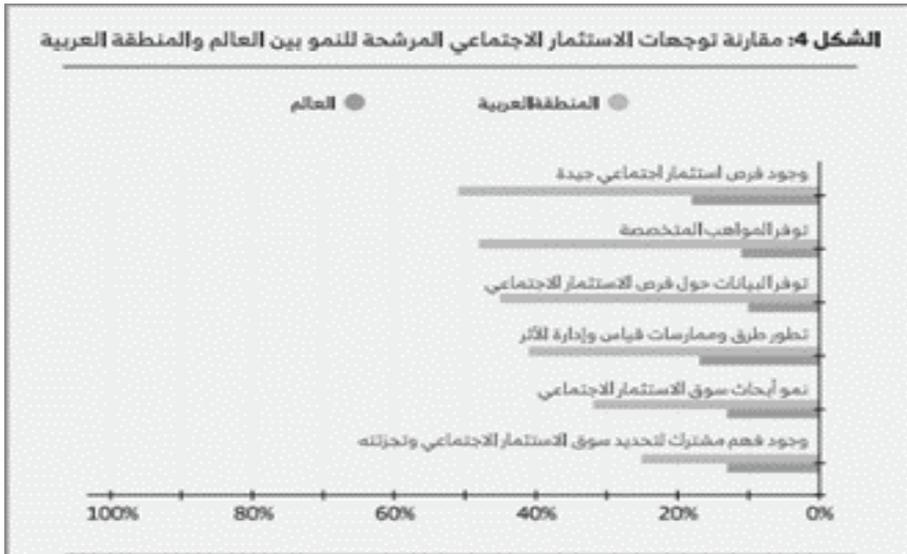
أ- أن 51% وجود فرص استثمار جديدة من أبرز العوامل التي تدعم توجهات الاستثمار الاجتماعي، وذلك لأن المنطقة العربية تتمتع بتوفر موارد التمويل والمجتمعات مثقلة بالتحديات التي يسعى استثمار الأثر إلى تقليصها.

ب- 48% توفر المواهب المتخصصة من أهم العوامل التي تؤدي إلى نمو سوق الاستثمار الاجتماعي.

ج- توفر البيانات حول فرص الاستثمار الاجتماعي.

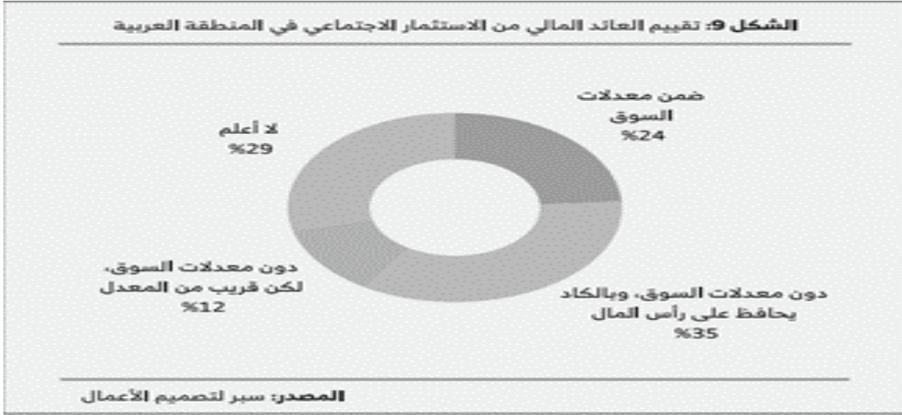
د- تطور طرق وممارسات قياس وإدارة الأثر.

وبمقارنة نمو الاستثمار الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط مع النمو العالمي للاستثمار، توصلت إلى أن سوق الاستثمار الاجتماعي في المنطقة ينمو بمعدل أكبر ومتسارع مقارنة بدول العالم أجمع، ويرجع ذلك إلى وصول سوق الاستثمار العالمي إلى مرحلة الاستقرار بعد أن قطع شوطاً متقدماً في المنهجيات والأدوات بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات.



شكل (ب) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص 24

ويأتي التساؤل عن معدلات ربحية الاستثمار الاجتماعي والتي تعتبر من العناصر الأساسية للاستثمار، حيث إن 24% من قيموا العائد المالي من الاستثمار الاجتماعي وكان ضمن معدلات السوق بمعنى لا يوجد ربح ولا خسارة، بينما 35% قيموا أنها دون معدلات السوق وبالكاد يحافظ على رأس المال أي أن احتمال الخسارة أكبر بكثير من احتمال الربح.



شكل (ج) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم العربي 2020، للمؤتمر الأول للاستثمار الاجتماعي في العالم العربي، شركة سبر، 2020م، ص 26

ويعود ذلك لتحديات عديدة تواجهه أصحاب المصلحة بشكل عام كندرة أو انعدام التشريعات والسياسات الحكومية التي تدعم وتشجع على الاستثمار الاجتماعي ووجود رأس مال يكفي لتحقيق العائد المطلوب على المجتمعات المضيفة بهامش مخاطرة مقبول، والوعي حول الخيارات المتاحة في سوق الاستثمار الاجتماعي بحيث يمكن تجزئته أو تخصيص قطاعات بعينها يمكن الاستثمار الاجتماعي فيها⁽⁵⁵⁾.

وحتى لحظة إعداد الدراسة لا توجد أرقام تفصيلية توضح حجم الاستثمار الاجتماعي لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي في تقريرها المشار إليه سابقاً أجرت استطلاع لقياس معدل النمو في الأسواق الخاصة وذلك على عدد من المشاركين المتكررين في الاستطلاع الصادر عام 2016م وعام 2019م، مقسمة إلى مجموعة مناطق ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة، للفترة الممتدة من عام 2015 إلى 2019، حيث نمت الأصول الخاضعة للإدارة من 1.447 إلى 2.881 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي مركب 19%، ويعود ذلك لزيادة رأس المال المخصص للاستثمار⁽⁵⁶⁾.

(55) مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار الاجتماعي، مرجع سابق، ص 24
 (56) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، مرجع سابق، ص 9

المنطقة:	2015	2019	معدل النمو السنوي المركب
أوروبا الغربية والشمالية والجنوبية	6,365	15,318	25%
شرق وجنوب شرق آسيا	4,080	9,385	23%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6,216	13,167	21%
الولايات المتحدة وكندا	10,036	20,625	20%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,447	2,881	19%
أوقيانوسيا	1,915	3,419	16%
جنوب آسيا	4,535	7,822	15%
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	5,997	9,264	11%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	9,602	12,808	7%
مناطق أخرى	1,625	2,793	15%
الإجمالي	51,817	97,483	17%

ملاحظة: تم دمج شرق وجنوب شرق آسيا في استطلاع عام 2016 وفصلهما في استطلاع عام 2020، لذلك تم دمجهما في هذا التحليل.

شكل (د) دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، للشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي، الإصدار العاشر، ص 9

ثانياً: نماذج تطبيقية للاستثمار الاجتماعي:

خلال السطور التالية يسعى الباحث إلى استعراض أبرز الاستثمارات الاجتماعية الواقعية ذات المجالات المتنوعة في مواقع جغرافية مختلفة، ذات الاختلاف من حيث أحجام الاستثمارات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، ومتوافقة مع المبادئ والقيم للمجتمعات التي تم بها عملية الاستثمار الاجتماعي، لتكون نماذج محفزة ومشجعة وفق ضوابط ومعايير فعلية وواقعية تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري.

أولاً: مشروع الريادة الاجتماعية أوبونتو (UBUNTU)⁽⁵⁷⁾: أنشئ مشروع أوبونتو في ناميبيا في عام 2000م كمشروع اجتماعي لتسويق العسل العضوي وتوفير فرص لتدريب وتوظيف النساء والفتيات المراهقات من خلال تربية النحل وإنتاج العسل، يسوق أوبونتو العسل محلياً وفي أنحاء أفريقيا، عمل المشروع مع أكثر من 1500 امرأة منذ نشأته فقام بتحسين الدخل وسبل العيش للأسر من خلال الأجور المعتدلة وتحسين مستويات التعليم من خلال التدريب، إضافة لذلك المشروع لديه تأثير بيئي بالحفاظ على التنوع البيولوجي في منطقة تمتد على مساحة

(57) شورنال، جسيكا وآخر، مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج إليه - دليل موجز لرواد مشاريع الريادة الاجتماعية والممارسين في مجال التنمية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية، الرياض، 1439هـ، ص 29

7000 هكتار، ومن منطلق الاستدامة يصدر المشروع برنامج ترخيص الأعمال الصغير الذي بدوره يتيح للعمال إنهاء عملهم مع أوبونتو وإقامة أعمالهم الخاصة لبيع العسل تحت العلامة التجارية أوبونتو، كما أن الشركة أقامت شراكات مع مؤسسات التمويل المحلية لتوفير رأس المال التأسيسي لرواد المشاريع الصغيرة المرخصة ووضع برنامجاً تدريبياً لتزويد أصحاب التراخيص بالمهارات اللازمة لتشغيل المشاريع الصغيرة، والمشروع يعتمد على مجالين رئيسيين من الدخل مبيعات الجملة ومبيعات التجزئة من جهة ورسوم التراخيص لرواد المشاريع الصغيرة.

ثانياً: مشاريع شركة أوكيو العالمية⁽⁵⁸⁾: تستهدف الشركة المجتمع المحلي (سلطنة عمان) لبناء علاقة قوية وخلق فرص للنمو والشراكة في الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من خلال المزايا العديد التي تتحقق للشركات والمجتمع المحلي من الاستثمار الاجتماعي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية لدعم المشاريع والمبادرات التي لها تأثير إيجابي طويل الأجل ومستدام على المجتمع ومن أمثلة المشاريع:

1. منصة OM.HUB: وهو مركز مجهز بالكامل يساعد في إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بدءاً من مرحلة الأفكار حتى مرحلة اكتمال المشروع بالكامل وهي موجهة إلى رواد الأعمال.

2. مشروع الغاز النفطي المسال: تقوم فكرة المشروع بالتنسيق والشراكة مع شركة بخا للغاز في إنشاء محطة للغاز في محافظة مسندم⁽⁵⁹⁾ والحصول على الغاز النفطي المسال من محطتي مسندم لمعالجة الغاز ومسندم للطاقة، وذلك وفق احتياجات المجتمع المحلي⁽⁶⁰⁾

(58) شركة عمانية عالمية تعمل في مجال الطاقة من خلال الاستكشاف والإنتاج تركز الشركة على مجموعة محددة من الاهتمامات منها المساهمة في تمكين بيئة اقتصادية تثرى منظومة ريادة الأعمال وتساهم الشركات والمشاريع الجديدة بشكل كبير في خلق فرص عمل مستدامة وتحسين الإنتاجية والتنوع للمنتجين والموردين ضمن منظومة الاقتصاد المحلي على نحو شامل.

(59) تقع محافظة مسندم في أقصى شمال سلطنة عمان وتطل على مضيق هرمز وهو بمثابة البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في بحر عمان والمحيط الهندي، ويعد عمرها المائي أكثر المرات المائة الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي، إذ يمر من خلاله نحو 90% من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي كما أنه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. <https://www.moi.gov.om/ar-om/> / <https://web.archive.org/web/20201113171753/> (موقع وزارة الداخلية بسلطنة عمان)

(60) تقرير المبادرات والاستثمار الاجتماعي 2019، <https://oq.com/ar/about-oq/company>

ثالثاً: مشروع مؤسسة جسور⁽⁶¹⁾: مشروع البيوت المحمية لبرنامج البراءة الصحية للحمضيات، يهدف المشروع لتحقيق الأمن الغذائي المحلي من أشجار الحمضيات لتسهم في الامداد المستمر بمحاصيل صحية خالية من الآفات والأمراض وليستفيد المزارعون في شمال الباطنة (تقع بمحافظة صحار بسلطنة عمان) من زراعة شتلات بجودة عالية، بتكلفة تقدر بـ(50.000) ريال عماني ما يقارب 129.000 دولار وذلك للمرحلة الأولى حيث تم إنجازه في عام 2021م، ومن الشركات المستثمرة في المشروع الاجتماعي شركة أوكيو العالمية لإنتاج الطاقة.

رابعاً: مشروع منصة تك⁽⁶²⁾: منصة تقدم خدماتها بالشراكة بين مؤسسة التقنية المباركة (التحول التقني)⁽⁶³⁾ وأوقاف نورة الملاح، تسعى المنصة لتحقيق عائد اجتماعي ومالي وذلك من خلال الرفع من الكفاءة التقنية للمنظمات غير الربحية مما يوفر لها توجيه الأموال أكثر للجانب الأهم في عمل المنظمة وعملائها، وتعمل المنصة على انشاء موقع إلكتروني خاص وبهوية مستقلة ومختلفة عن المواقع الأخرى للنشاطات غير الربحية فقط، ويتم تقديم الخدمة بمقابل مالي أقل تكلفة من المنصات التقليدية على هيئة باقات يتم الاختيار منها بناء على المميزات الخدمية المرغوبة، إضافة إلى ذلك يتم إعادة استثمار العوائد في تطوير النظام الذي يقوم بتزويد الخدمات وبإمكانيات جديدة تواكب التطور، وذلك بالتمتع بمميزات عديدة من حيث سهولة الاستخدام والتوافق بين الأجهزة وباللغتين العربية والإنجليزية إضافة للدعم الفني⁽⁶⁴⁾: ويأتي هذا التعاون لما تمتلكه شركة التحول التقني من إمكانيات وخبرات في إنشاء المنصات التي تستهدف المنظمات الغير

(61) مؤسسة غير ربحية تعنى بمجال المسؤولية الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتطوير المجتمع في شمال الباطنة، تأسست في عام 2012م وتمثل الذراع الاستثماري لشركة صحار ألونيم وفالي وأوكيو، وتواصل في إحداث تغييرات إيجابية من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية مستدامة في مجالات الصحة والبيئة وريادة الأعمال والرياضة والثقافة والتعليم من أجل العمل. <https://jusoor.om/ar>

(62) <https://minasatech.com/sroi/> موقع منصة تك

(63) تقدم «التقنية المباركة» (تم تدشين هويتها وشعارها الجديد عام 2018م بمسمى التحول التقني) للمنظمات غير الربحية عدداً من الخدمات التقنية التي تساعدها في تحقيق أهدافها، وتنوع هذه الخدمات بحسب حاجة كل منظمة، حيث يقوم فريق العمل في البداية بتحليل كامل للمنظمة التي تحتاج إلى الدعم وأهدافها وطريقة عملها، ثم تتم دراسة حاجاتها التقنية الحالية والمستقبلية، ومن ثم تصميم أو تطبيق الحلول لديها بناءً على ذلك، ثم يتم التأكد من تطبيق الحلول المطروحة لديها بشكل صحيح ضمن منظومة العمل، وتعتمد في تمويلها على عائدات الخدمات التقنية المقدمة للجهات غير الربحية.

(64) <https://tts.sa/news/view/41> موقع شركة التحول التقني

الربحية مثل منصة سديم الإلكترونية، منصة مزن المعرفية، منصة استشارة تك للاستشارات التقنية، نظام نهاء الإلكتروني⁽⁶⁵⁾، أيضا برنامج تيسكوب للدعم التقني؛ وتعتمد الشركة على عوائد المالية في الخدمات المقدمة للجهات غير الربحية.

المبحث الثالث: المقاصد الشرعية للاستثمار الاجتماعي

الاستثمار الاجتماعي في مقصده يسعى إلى دمج مصالح البشر وجعلهم منسجمين مع الحياة الطبيعية بأبعادهم الدينية والروحية والعقلية والثقافية وذلك بتحقيق غايات اجتماعية ومالية مستدامة للأفراد وللجماعات من خلال العملية الاستثمارية، وفي هذا توجيه لتصرف الإنسان وإعماله لوظيفة الاستخلاف في الأرض وإعمارها وفق مقاصد الشريعة الخاصة التعبدية؛ فضبط المقاصد الشرعية لسلوك الإنسان المالية ليس في الحدود المادية، بل يتعداها إلى جعلها منطلق ووسيلة لتحقيق غايات تعبدية نابعة من قيم ومبادئ الشريعة ومتوافقة مع المجتمعات البشرية.

ومفهوم الاستثمار الاجتماعي من حيث المعايير الإسلامية والمتوافقة مع القيم والمبادئ في العملية الاستثمارية الاجتماعية هي متوافقة مع المقاصد الشرعية العامة في التعاملات المالية، تلك التي تطرق لها العلامة بن بيه⁽⁶⁶⁾، من حيث المقاصد الآتية بإيجاز:

أولاً: مقصد العبادة: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽⁶⁷⁾، فالعبادة حاصلها امتثال الأوامر واجتناب النواهي.

ثانياً: مقصد الابتلاء: قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾⁽⁶⁸⁾، والابتلاء

(65) نظام نهاء الإلكتروني ناهي بوابة الخدمات الإلكترونية الموحدة لمنظومة وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية وهي توفر للمستفيدين جميع الخدمات الإلكترونية في مختلف قطاعات الوزارة (البيئة، المياه، الزراعة، الثروة حيوانية، الأراضي، الثروة سمكية.. // <https://naama.sa/Home/About>

(66) بن بيه، المرجع نفسه، ص 73-74-75

(67) الذاريات: 58

(68) هود: 7

مقصد كبير يترجح بين القدري والتشريعي.

ثالثاً: مقصد العمارة: قال عز وجل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾⁽⁶⁹⁾، أي طلب منكم عمارتها، فعمارة الأرض تكون بطرق شتى، منها التناسل، ومنها إيجاد الوسائل الضرورية للحياة بالتعامل مع الأرض وما ذراً الباري جل وعلا فيها.

رابعاً: مقصد الاستخلاف: فالاستخلاف هو أن يقوم النائب عنمن أنابه بتنفيذ أمره في هذا الكون، وقد قدمناه، ونضيف هنا أن مقصد الاستخلاف يحمل الانسان واجبا للقيام بعمارة الأرض قياما بمهمة الخلاف من جهة، ويجعله من جهة أخرى مقيدا بأوامر وتعاليم من استخلفه كما قدمنا... إن الظروف التي نعيشها في العالم الاسلامي من انتشار الفقر وعدم الإنتاجية في الأمة وتعطل القوى العاملة وندرة أدوات الإنتاج الكبيرة كالمصانع إن لم يكن انعدامها في بعض الأقطار، تجعل العودة إلى مفهوم الاستخلاف لرسم سياسة مالية جديدة في صياغتها.. تضمن توظيف المال في المشاريع المنتجة التي تنفع جماهير الأمة من عمال، ومستخدمين، وتجار صغار، وغيرهم.

الدوافع المقاصدية الخاصة للاستثمار الاجتماعي:

العملية الاستثمارية لا تكون ذات صبغة استثمارية اجتماعية إلا إذا كانت غاية ثمرتها الأثر الاجتماعي والعائد المالي معا، والذي يحدد توجه العملية هي الرغبة أو الدافع وهذا ما يميزها عن الاستثمار الربحي؛ فعن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)⁽⁷⁰⁾، هذا الحديث العظيم قاعدة من قواعد الإسلام، وأصل من أصول الشريعة... فلا تصح جميع العبادات

(69) هود: 61

(70) البخاري، محمد بن إساعيل، صحيح البخاري، مؤسسة دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، باب ما جاء: أن الأعمال بالنية والحسبة، 1419هـ،

الشرعية إلا بوجود النية فيها، «ولكل امرئ ما نوى» فإننا يعود على المسلم من عمله ما قصده منه، وهذا الحكم عام في جميع الأعمال من العبادات والمعاملات والأعمال العادية⁽⁷¹⁾، فالدافع أو الرغبة هي بوصلة العملية الاستثمارية والموجهة لها من البذرة وحتى الثمرة، فالاستثمار الاجتماعي بمفهومه لا يكون ذو طابع اجتماعي إلا إذا كان واضح المعالم، محدد الأهداف والغايات. وأي نشاط إنساني يسير دون هدف محدد فهو ضرب من التخبط والعمل غير المنتج، لذا كان لزاما للنشاط الاستثماري أن تحدد له أهداف واضحة، وأن ينطلق نحو غاية مبينة، لتتحقق بالتالي الثمرة المقصودة منه، ويجني خيرها الناس أفراداً وأماً في الدنيا والآخرة... ويرسي الإسلام أهدافاً معينة للحياة البشرية، ومن الأهمية بمكان ليس فقط معرفة هذه الأهداف، ولكن إدراكها وترجمتها إلى واقع وسلوك⁽⁷²⁾.

إن الدافع عامل أو استعداد داخلي يثير السلوك ويوصله ويسهم في توجيهه إلى غايات أو أهداف معينة.. وبعبارة أخرى فالدافع قوة محرّكة وموجهة في آن واحد⁽⁷³⁾.

فالدوافع المقاصدية هي الأعمال المقصودة بذاتها وترغب النفس فيها وتسعى إليها لتحقيق المقاصد الإنسانية النافعة الخاصة المتوافقة مع المقاصد الشرعية العامة. فكلما كانت الدوافع المقاصدية للاستثمار الاجتماعي واضحة ومتسقة مع المقاصد الشرعية كانت معينة على وضوح الغايات والدوافع من العملية الاستثمارية وموجهة الأفراد والجماعات للسعي إلى تحقيق الأثر الاجتماعي والعوائد المالية، فهي الوسيلة المشجعة لتحقيق الغايات المرجوة المبنية على العلم بالإنسان، المستخلف في الأرض المأمور بعمارها، عبودية لله تعالى، وإحسان العباد للعباد. وأبلغ من ذلك في التوضيح ما أمر به أمير المؤمنين سيدنا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - مالك بن الحارث الأشتر حين ولاه مصر في عهده: (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بعمارة،

(71) <https://dorar.net/hadith/sharh/3430>

(72) عرار، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، ص 118

(73) عبده، عيسى، الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، د.ن، الطبعة الأولى، 1974م، ص 61

ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد..⁽⁷⁴⁾، فمقاصد أمير المؤمنين منسجمة مع مقاصد الشريعة العامة في نظرتها للأبعاد الشاملة للحياة البشرية في عمارة الأرض وفي تحقيق التكليف الرباني للاستخلاف، فالدوافع المقاصدية في أمر الخليفة تعنى بالجوانب البيئية في استصلاح الأرض والاجتماعية بأحوال الناس من حيث الأثر الاجتماعي في حياتهم والعوائد المادية للعائد على الدولة والأفراد مما يجعل العملية مستمرة على الاستدامة للأجيال المتعاقبة، وفي هذا توجيه معين للبشر للعمل على النمو والتطور لمواجهة العقبات والتحديات وفي توسيع وتنويع الاستثمارات التي تخدم المجتمع البشري.

فالعمران من المنظور المقاصدي لابن خلدون يقوم على ركنين أساسيين: يتمثل الأول منها في عملية معرفية، قائمة على التحليل والتعليل والمقارنة التاريخية والمعيشية، تسعى إلى إبراز المقاصد الكفيلة بتوطيد التلاحم الاجتماعي؛ والثاني في حركة بشرية قائمة على الوعي بضرورة الاجتماع باعتبار أن الإنسان مدني بطبعه، فلا تستقيم أحواله إلا بالعيش مع غيره من بني جنسه⁽⁷⁵⁾.

لذلك فالدوافع المقاصدية تعمل على تحفيز وتحريك العقل البشري ورفع مستويات الوعي لدى البشر بصورة هندسية متوالية ومترابطة بناء على التجارب والتحديات، وكلما كانت الدوافع تلامس الحاجات البشرية كلما كانت أقدر في ابتكار نماذج عملية منسجمة مع القيم والمبادئ الإنسانية نابعة من التلاحم بين البشر واضحة المعالم، أخذتاً بقلوب السامعين، تسير في طريقها المؤلف ليأخذ كل شيء مجراه في الحياة، فتعين الأفراد في إيجاد فرص الاستثمار النافعة، وتتيح للمؤسسات تنويع الفرص الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي، مما يعظم من العوائد الاجتماعية والمالية بصورة مستدامة طويلة الأجل، ولا تكتمل الصورة إلا بوجود التسهيلات المعينة لذلك، مما توجب على الحكومات في تسنين التشريعات وتذليل العقبات لفتح المجال أمام رؤوس الأموال على مستوى الأفراد

(74) ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، التذكرة الحمدونية، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 1996م، ص 322
(75) بلعباس، عبد الرزاق، ما سر اهتمام الغرب الإسلامي بالمقاصد، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، جدة، العدد 8، 1435هـ، ص 22

والمؤسسات الخاصة والعامة، وتكوين دليل إرشادي موجه، والعمل على خلق نماذج استثمارية واقعية مساهمة في تنشيط الاقتصاد، ورافعة لمعدل نمو الدخل القومي، حتى تكون دافع ومحفز في توجيه الاستثمارات وخلق أسواق متنوعة. فالمراد الشرعي من الاستثمار الاجتماعي يكون متحقق في العملية الاستثمارية إن كانت دوافعه المقصودة نابعة من المقاصد الشرعية ومتألفة على النحو الآتي:

1. أن تكون النية تعبدية لله وحده في السرائر والعلن.
2. متبعة لمنهج الرسول صلى الله عليه وسلم في التعاملات البشرية والمالية.
3. أن يكون المقصد منها التفضيل والإيثار في تقديم المنفعة العامة الاجتماعية والبيئية على الخاصة، وفي هذا تأكيد على عدم إهمال المنافع الخاصة.
4. السعي لإرضاء الله عز وجل بتحقيق وظيفة الاستخلاف في الأرض وإعمارها.

الخاتمة:

في ظل وجود التحديات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال العقود الماضية، ظهر مفهوم الاستثمار الاجتماعي كوسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية والاقتصادية، من خلال العديد من الفرص المتنوعة الاقتصادية في مجالات عديدة منها البيئية والاجتماعية، وفي هذا تحقيق لأهداف الاقتصاد الإسلامي العامة النابعة من القواعد الشرعية، والأهداف الخاصة المتوافقة مع المقاصد الشرعية، وذلك بتوجيه الاستثمارات نحو النشاطات الاقتصادية التي تحقق عوائد مالية واجتماعية وفق المعايير الإسلامية.

أولاً: النتائج:

1. الاستثمار الاجتماعي رغم حداثة إلا أن جُل مبادئه المأخوذة والمفروضة في التعاملات لا تتعارض مع المفهوم العام للاستثمار في الشريعة الإسلامية.
2. يلتقي الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الربحي من منظور الاقتصاد الإسلامي في القواعد الشرعية والأهداف العامة للنظام الاقتصادي.
3. اختلاف مفهوم الاستثمار الاجتماعي والاستثمار الربحي من منظور الاقتصاد الإسلامي في المعايير المتبعة بالعملية الاستثمارية، وذلك بناء على الأهداف الخاصة.
4. الأهداف الخاصة للاستثمار الاجتماعي ودوافعه المقاصدية أقرب توافقاً مع المقاصد الشرعية في إعمار الأرض من حيث المبادئ والدوافع.
5. سوق الاستثمار الاجتماعي في الشرق الأوسط سوق واعد وفي حاجة إلى وجود أنظمة وسياسات تشريعية محفزة وبيئة جاذبة.

ثانياً: التوصيات

1. السعي لاعتبار الاستثمار الاجتماعي بأنه إحدى الوسائل المحققة للعوائد المادية إضافة للعائد الاجتماعي.

2. إيجاد أنظمة وتشريعات قانونية ونظامية تحفز وتعين المستثمرين لتحقيق الأهداف العامة الاجتماعية والبيئية وانتهاج مبادئ الاستثمار الاجتماعي في عملياتهم الاستثمارية.
 3. تصنيف مفهوم الاستثمار الاجتماعي كذراع للاستثمار الربحي وضرورة عدم تشريعه أنه تابع للقطاع غير الربحي لأن ذلك لا يحفز على استقطاب رؤوس الأموال أو إتاحة فرص استثمارية عديدة أو متنوعة.
 4. إيجاد مراكز أو هيئات تخصصية لدراسة أوضاع السوق الاستثمارية الاجتماعية على مستوى الشرق الأوسط.
- والله ولي التوفيق،،

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- هواري، غياث، قياس العائد من الاستثمار الاجتماعي (هل يرتبط العائد الاجتماعي بوجود استثمار اجتماعي)، مجلة اتجاهات الأثر، د. ن، العدد 1، 2019
- هواري، غياث، المعمار، كندة، الابتكار الاجتماعي، دليل أساسيات الابتكار الاجتماعي، مؤسسة نهاء الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ
- هاشم، أسامة، نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الاسلامي، ورقة مقدم للمؤتمر الدولي العاشر للنظام الاقتصادي الاسلامي، 2023م
- المعمار، كندة، هل الريادة المجتمعية تهدف أيضا إلى الربح، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، النشرة الرابعة، 2019
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات وقمم المعرفة، 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، مؤسسة قمم المعرفة للتطوير والاستشارات، 2016
- مجلة اتجاهات الأثر، بعنوان البيانات المرنة في الاستثمار لاجتماعي، صادرة عن شركة سبر تصميم الأعمال، العدد الرابع عشر، 2021م
- عرار، حسان محمود، الاستثمار وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. م، درا ابن الجوزي، الطبعة الأولى
- عبده، عيسى، الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج، د.ن، الطبعة الأولى، 1974م
- شورتال، جسيكا وأخر، مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج إليه - دليل موجز لرواد مشاريع الريادة الاجتماعية والممارسين في مجال التنمية، مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية، الرياض، 1439هـ
- الشهري، أماني زهير، الاستثمار الاجتماعي في القطاع الغير ربحي، الرياض، السبيعي الخيرية، 1443هـ
- شبير، محمد عثمان، المدخل إلى فقه المعاملات المالية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثالثة،

- 2018م
- السعدي، عبد الرحمن، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، دمشق، دار الرسالة العلمية، الطبعة السابعة، 2015
 - السهباني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2016م
 - السهباني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م
 - الزرقاء، محمد أنس، القيم والمعايير الإسلامية في تقويم المشروعات، مجلة المسلم المعاصر، مصر، عدد 31، 1982م
 - دنيا، أحمد شوقي، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ
 - دراسة الاستثمار الاجتماعي في العالم 2020، شركة سبر تصميم الأعمال، الإصدار العربي للنسخة الأصلية المقدمة من الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي
 - حمزة، هشام سالم وآخرون، التمويل والاستثمار في الأوقاف، جدة، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الأولى
 - بوخرص، عبد العزيز، مكانة الاستثمار الاجتماعي في ظل تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة مجموعة البركة 2015 - 2021، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجفلة، المجلد 17، العدد 1، 2023
 - بن ساسي، عبد الحفيظ، الرأس مال الاجتماعي ودوره في التنمية من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة حالة دول منظمة التعاون الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، 2019م
 - بلعباس، عبد الرزاق، ما سر اهتمام الغرب الإسلامي بالمقاصد، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، جدة، العدد 8، 1435هـ
 - بلعباس، عبد الرزاق سعيد، الأبعاد المقاصدية للتمويل في عالم مركب: مقارنة منهجية بين الأدبيات الاقتصادية الإسلامية والتقليدية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، العدد 3

- بلخضر مسعودة، وآخرون، الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الاسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة- عرض بعض التحارب الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة، الجزائر، العدد1، 2017
- براق، محمد وآخر، دور القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية في رفع أداء الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصناديق الأخلاقية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 8 ، 2011م
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مؤسسة دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، باب ما جاء: أن الأعمال بالنية والحسبة، 1419هـ
- إيمان، ناصري، نوال، سمرد، الاستثمار المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة - دراسة حالة مشروع AGID لولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد3، العدد2، 2020م
- الأرنؤوط، شعيب، الموسوعة الحديثية لمسند الامام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الجزء العشرون، الطبعة الأولى
- ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، التذكرة الحمدونية، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 1996م
- هواري، غياث، المعيار، كندة، الابتكار الاجتماعي، الراجحي الإنسانية، الرياض، 1440هـ

English Research and References:

- Wilson, K. E. (2014), "New Investment Approaches for Addressing Social and Economic Challenges", OECD Science, Technology and Industry Policy Papers, No. 15, OECD Publishing
- Square, Smith, An introduction to social investment, Local Government Association, June 2013, www.local.gov.uk
- Mudaliar, Abhilash. Sizing the Impact Investing Market, Global Impact Investing Networ,2019
- Brian Nolan, What use is 'social investment'? Journal of European Social Policy, 2013